2020

سلسلة الحلقات النقاشية (عن بعد)

الحلقة النقاشية رقم (2)

رؤية هيئات، ومراكز، وأجهزة ضمان الجودة بدول مجلس التعاون لضمان الجودةوالاعتماد في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) والتوقعات والتحولات المستقبلية

تنظيم وإعداد

مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي

يوليو 2020

المشاركون

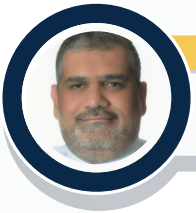

البروفيسور أمجد قنديل

مستشار
مفوضية الاعتماد الاكاديمي

سعادة الدكتورة جواهر المضحكي

الرئيس التنفيذي
هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة الدكتور سهيل بن سالم باجمال

المدير التنفيذي
المركز الوطني للتقويم والاعتماد الاكاديمي
هيئة تقويم التعليم والتدريب

الأستاذة فخرية الحبسي

مديرة دائرة الاطار الوطني للمؤهلات
الهيئة العمانية للاعتماد الاكاديمي

الدكتور عبدالله الهزايمة

مستشار التعليم العالي
وزارة التعليم والتعليم العالي

سعادة الدكتور حمد العدواني

مدير عام
الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم

سعادة الدكتور خميس بن صالح البلوشي

مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم
العالي بدول مجلس التعاون

الدكتور سعيد كشوب

أكاديمي
رئيس الجمعية العمانية لضمانجودة التعليم
العالي (سابقا)

الإطار العام للحلقة النقاشية

نظم مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي في دول مجلس التعاون يوم الثلاثاء 28 يوليو 2020م، حلقة نقاشية الكترونية حول "رؤية هيئات، ومراكز، وأجهزة ضمان الجودة بدول مجلس التعاون لضمان الجودة والاعتماد في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) والتوقعات والتحولات المستقبلية". وتأتي هذه الحلقة النقاشية ضمن سلسلة من الحلقات التي ينظمها مكتب الشبكة الخليجية في إطار تبادل الخبرات بين الجهات المعنية بجودة التعليم العالي والاعتماد في دول المجلس، ودعم جهودها الرامية إلى تعزيز ممارساتها المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي. وكما يشير العنوان، فإن هذه الحلقة النقاشية كانت موجهة في المقام الأول للهيئات والمراكز المسؤولة على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في دول المجلس. وهي الحلقة النقاشية الثانية بعد أن كان المكتب قد نظم حلقة نقاشية مماثلة بتاريخ الخميس 16 يوليو 2020م (الموافق) تحت عنوان "أثر جـــــائحة فيروس كورونا (كوفيـد-19) على التعليم العالي في دول مجلس التعاون"، استضاف فيها ممثلين عن الوزارات المشرفة على إدارة التعليم العالي في دول المجلس. وتتعدى القواسم المشتركة بين الحلقتين مجرد التشابه بين العناوين والتوقيت، حيث تمثلان محطتين في خطة شاملة يطبقها مكتب الشبكة للتواصل مع جميع الجهات المعنية بإدارة التعليم العالي وجودته، من أجل الوقوف على تجاربها في إدارة الظرف الصحي الطارئ الذي اجتاح العالم، والمعروف بكورونا (كوفيد-19).

أهداف الحلقة النقاشية

- الاطلاع على تجارب هيئات ومراكز ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس في إدارة الأزمة المترتبة عن جائحة كورونا (كوفيد-19).
- تحديد الممارسات الجيدة في تجارب هيئات ومراكز ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس , بهدف الاستفادة منها في رصد جملة من المبادئ العامة التي تدعم المواجهة الناجحة لمثل هذه الحالات الطارئة.
- الاطلاع على رؤى هيئات ومراكز ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس فيما يتعلق بمستقبل التعليم العالي وآليات وممارسات الجودة والاعتماد الأكاديمي في دولالمجلس، في ضوء هذه التجربة الطارئة.

حيثيات الحلقة النقاشية

رحب سعادة الدكتور خميس بن صالح البلوشي، مدير مكتب الشبكة، في مفتتح الحلقة النقاشية بالمشاركين والحضور، وشكرهم على دعمهم لجهود الشبكة التي تولي اهتماما بالغا بالتحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في دول المجلس بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتسخر جميع مواردها لرفد جهود الجهات المشرفة على إدارة التعليم العالي وجودته في هذه المرحلة الاستثنائية، للخروج منها بأخف الأضرار وأكثر الفوائد. ثم وضع سعادته الحلقة النقاشية في سياقها ضمن سلسلة من المنابر التشاورية التي توفرها الشبكة للجهات ذات الصلة بإدارة التعليم العالي وجودته، والتي تصب جميعها في رفع الوعي الجماعي بالتحديات المشتركة وتبادل الخبرات في مواجهتها. كما رحب مدير الجلسة الدكتور سعيد بن مسعود كشوب بدوره بالمشاركين وشكرهم على جهودهم في إنجاح دور الشبكة الخليجية التي تعمل على دعم جميع الجهات المعنية بإدارة قطاع التعليم العالي وجودته في دول المجلس. ثم دعا المشاركين للتركيز على فرص تحسين الممارسات المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي، من خلال استقرائهم للتحولات التي قد يشهدها هذا المجال، وهل هي من العمق بما يؤثر في المبادئ الأساسية التي تحكم أنظمة ضمان الجودة والاعتماد، بما في ذلك معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، أم أنها ستكون تحولات سطحية ولا تتعدى مستوى التدابير الإجرائية. وهذا الاستقراء سيمكننا من استشراف الخطوط العريضة لمستقبل أنظمة ضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي في دول المجلس في ضوء استفادة الهيئاتمن تجربة إدارة أزمة كورونا الطارئة.

عروض ممثلي دول المجلس

البروفيسور / أمجد قنديل - دولة الإمارات العربية المتحدة :

استعرضت الورقة أهم محطات تجربة مفوضية الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات في إدارة الأزمة المترتبة عن جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث بدأت المفوضية بالاستعداد منذ بدء انتشار الحالة خارج حدود الدولة، بهدف تخفيف آثارها على الخدمات التي تقدمها. وتمثلت هذه الخطوة الاستباقية في مناقشة البدائل المتاحة لها لمواصلة تقديم خدماتها في هذا الظرف الطارئ. وقد مكن هذا الاستعداد المبكر المفوضية من الاستجابة السريعة لإعلان منظمة الصحة العالمية لحالة كورونا (كوفيد- 19) جائحة عالمية، حيث فعلت المفوضية إجراءين متزامنين يقضي الأول بإلغاء عمليات اعتماد جميع البرامج، باستثناء البرامج الطبية والجراحية، ودراسة إمكانية تقديمها كليا أو جزئيا عن بعد عبر وسائل الاتصال الالكتروني. وبناء على هذا القرار، وضعت المفوضية خطة لتحويل عمليات الترخيص المؤسسي المجدولة سابقا إلى يوليو 2020م إلى زيارات عن بعد، مع وضع إطار مناسب يضمن إجراء الزيارات الافتراضية في نفس مستويات جودة الزيارات الميدانية. ولاستيفاء هذا المتطلب، اتخذت المفوضية جملة من الإجراءات، لعل أهمها تدريب الموارد البشرية للمفوضية على تنفيذ العمليات عن بعد، وتكليف المؤسسات التي تمت جدولتها لزيارات افتراضية بإعداد مادة مرئية (فيديو) تكون بالنسبة لفريق الاعتماد بديلا عن زيارة المرافق الأساسية في المؤسسة. وفي معرض تقييمه لتجربة دولة الإمارات، يرى البروفيسور أمجد أن المفوضية قد نجحت في إدارة الأزمة بفاعلية وكفاءة. ويعزو هذا النجاح إلى التخطيط الاستباقي والشامل. فقد كانت المفوضية قد عممت على مؤسسات القطاع منذ مطلع نوفمبر 2019م مرفقا خاصا لمعايير التعليم الالكتروني، وفي يناير 2020م تم قياس أداء 12 مؤسسة على تطبيق أنظمة التعليم الالكتروني. فخيار التحول إلى التعليم عن بعد لم يكن قرارا عشوائيا، بل كان ترجمة لقناعة المفوضية بأن الزخم الذي اكتسبه التعليم الالكتروني بسبب أزمة كورونا (كوفيد-19) لن يتلاشى بعد انحسارها، وأن حضور هذا النوع من التعليم سيكون أكبر وأوضح في المشهد التعليمي المستقبلي. ولتوثيق ممارساتها وتحسين أدائها، قامت المفوضية بدراسة تقييمية لتجربة الزيارات الافتراضية، بعد خمسة أشهر من انطلاقها، شملت ممثلين عن جميع الجهات المعنية، بمافي ذلك المراجعون المشاركون فيها ومؤسسات التعليم العالي التي خضعت لها. المجاني إلى شرائح محددة من الطلبة.

الدكتورة / جواهر المضحكي - مملكة البحرين :

انتهجت هيئة جودة التعليم والتدريب استراتيجية متعددة الجوانب لإدارة الأزمة المترتبة على انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19). فقد بدأت الهيئة في الفترة بين مارس ويونيو 2020م بتقييم مبدئي لخطط التعليم عن بعد التي باشرت مؤسسات قطاع التعليم والتدريب في تطبيقها؛ بهدف توثيق الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات، ورصد الممارسات الجيدة التي يمكن للقطاع الاستفادة منها، وتطوير أطر المراجعة حتى تستجيب لمتطلبات الانتقال الكلي إلى التعليم عن بعد، إذا اقتضت الضرورة ذلك. وقد خلص التقييم إلى أن توفر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية وخبرة المؤسسات في التعلم المدمج سهلت على القطاع الانتقال السريع والسلس إلى التعليم عن بعد. وللوقوف على مدى قدرة إطار المراجعة الحالي على الوفاء بمتطلبات المراجعة عن بعد، انتقت الهيئة عينة من مؤسسات التعليم والتدريب وأخضعتها لمراجعات تجريبية عن بعد، وقد تمكنت من خلال هذه المراجعات تحديد عدد من الممارسات الجيدة لعل أهمها توثيق المؤسسات للتحديات التي تعترضها للعمل على حلها، وإصدارها أدلة ومواد توجيهية لتعليم الطلبة كيفية الوصول إلى مصادر التعلم عن بعد، والاستفادة من خصائص منصات التواصل الالكتروني لبث المحاضرات وتسجيلها.

وخلصت الهيئة من خلال تقييم تجربة المراجعات عن بعد إلى عدد من النتائج المهمة، على رأسها الحاجة إلى تطوير استراتيجية للتعليم الافتراضي على المستوى الوطني، وليس فقط على مستوى المؤسسات، وضرورة مراجعة سياسات التعليم والتعلم والتقويم وكذلك السياسات المنظمة للتدريب الميداني. ومن الإجراءات طويلة الأجل التي أقرتها الهيئة للوصول إلى تقييم شامل لتجربة الانتقال إلى التعليم عن بعد مواصلة رصد رضى الطلبة والمدرسين عن خدمات التعليم الالكتروني، ومراجعة الهيئة لدليل المراجعة الخارجية، وإعادة النظر في عمليات المراجعة وإجراءاتها، وكذلك بناء الكفاءة لموظفي الهيئة لتعزيز قدرتهم على إدارة عمليات المراجعة عن بعد. وترى الدكتورة جواهر أن هذه الإجراءات لن تشكل عبئا إضافيا، لكونها جزءا أصيلا من مهام الهيئة ضمن خططها لدعم الجهود الوطنية لتحقيق التحول الرقمي في كافة مناحي الحياة وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في ظل التعليم الالكتروني. كما أن هذه الجهود تصب في مبدأ التعلم مدى الحياة الذي يدخل ضمن رؤية التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة 2030 .

سعادة الدكتور / سهيل بن سالم با جمال - المملكة العربية السعودية :

عندما صدرت التعليمات لمؤسسات التعليم والتدريب بالتحول إلى التعليم عن بعد، قامت هيئة تقويم التعليم والتدريب بدراسة الوضع وتحديد بعض التحديات الخارجية والداخلية التي أسهمت في تشكيل خطتها لإدارة الأزمة. فقد اتسم الوضع الخارجي بالغموض بسبب انعدام معطيات يقينية تعطي مؤشرات حول أمد هذه الجائحة، ومدى احتمالية حدوث أزمات مماثلة لها. وعلى المستوى الداخلي، كان تركيز الهيئة منصبا على بناء القدرات وتأمين التحول إلى بيئة رقمية حتى يتسنى لها الاستمرار في تنفيذ خططها ومهامها، والتواصل مع الجهات المستفيدة وتقديم الخدمات الضرورية لهذه الجهات خلال الأزمة، بما في ذلك تنفيذ عمليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي. وبالنظر إلى عدد المؤسسات والبرامج التي تمت جدولتها قبل الجائحة (21 مؤسسة و281 برنامجا)، واعتبارا للقرار القاضي بتأجيل الزيارات الميدانية لفترة ستة أشهر، اتخذ المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي قرارا بمواصلة أعماله وتقديم خدماته عن بعد عبر وسائل الاتصال الالكترونية. وقد شمل الانتقال تنفيذ عمليات الاعتماد عن بعد من خلال فحص المستندات وتبادل التقارير وعقد اجتماعات تجهيزية مع المؤسسات المعنية. كما شمل الإجراء مشروع "تقويم الجامعات الأهلية" الذي تم إنجازه من خلال مقابلات عن بعد بعد أن كانت مجدولة وجها لوجه. وقد عولت الهيئة على رصيد خبراتها في مجال إدارة العمل والتدريب عن بعد، والدروس المستفادة من الدراسات التي أنيطت بها مؤخرا. كما انفتحت على العديد من التجارب المماثلة محليا وإقليميا ودوليا للاستفادة منها في بلورة تصورها لنظام الزيارات عن بعد، وضمان تساويها مع الزيارات الميدانية من حيث الفاعلية والمصداقية، قبل عرض هذا التصور على مؤسسات التعليم والتدريب. ومن خصائص هذا النظام الجديد الإبقاء على السياسات العامة التي كانت تعتمد في الزيارات الميدانية، وتطوير معايير وسياسات إضافية جديدة تتعلق بالزيارات عن بعد، ووضع دليل إجراءات تفصيلية لهذه الزيارات. ثم باشرت الهيئة بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية لتعزيز قدراتها على إدارة مثل هذه الأزمات بكفاءة وفاعلية، قبل أن تجري مسحا استطلاعيا لتقييم كفاءتها في إدارة عمليات المراجعة عن بعد وجاهزية مراجعيها للمشاركة الفاعلة في هذه العمليات. ولاحظ الدكتور باجمال أن جميع هذه الإجراءات التي قد تبدو في ظاهرها استجابة للحالة الوبائية الطارئة، هي في عمقها جزء من مقاربة شاملة للتحول الرقمي في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب ورؤية تهدف إلى تحويل ضمان الجودة والاعتماد إلى مهنة من خلال تفعيل دور المؤسسات المهنية في اعتماد مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب، وإن كانت الجائحة قد عجلت بتفعيل بعض مكوناتها.

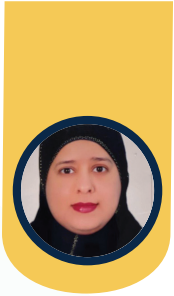

الأستاذة / فخرية علي الحبسية - سلطنة عمان :

توخت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي نهجا استباقيا لدعم قطاع التعليم العالي خلال الأزمة، تقديرا للظروف التي تمر بها المؤسسات وصعوبة استعدادها لعمليات المراجعة الخارجية. بادرت الهيئة بتأجيل برنامج المراجعات الخارجية لسنة كاملة مع ترك الباب مفتوحا لأي مؤسسة ترغب في إجراء عملية المراجعة قبل نهاية هذه السنة. وقد جاء هذا القرار ترجمة لقناعة الهيئة بأن أفضل وسيلة لدعم جودة التعليم العالي هو إتاحة الفرصة للمؤسسات للتركيز على وضع الآليات التي تضمن الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد دون التضحية بفاعلية وجودة عمليات التعليم والتعلم. وهي مهمة تتطلب الكثير من التفكير والتخطيط والإبداء، ويصعب تحقيقها بالتزامن مع الاستعداد لمراجعات خارجية. قامت الهيئة بإعادة جدولة العمليات التي كانت ستنظم خلال فترة الجائحة، حفاظا منها على رصانة عمليات المراجعة حيث سيكون من الصعب إجراؤها والمؤسسات مغلقة. كما أن منع السفر بين بلدان العالم قد حرم الهيئة من مراجعيها الخارجيين الدوليين الذين يشكلون الشريحة الأكبر في فرق المراجعة، وتعول الهيئة عليهم كثيرا في نقل الخبرات والممارسات والمعايير الدولية إلى قطاع التعليم العالي. وقد وضعت الهيئة خطة بديلة تحسبا لاستمرار الحالة، وهي ستطبق انطلاقا من يناير 2021م إذا استمر الوضع الطارئ. وتقتضي هذه الخطة إجراء عمليات المراجعة من خلال وسائل الاتصال الالكتروني، حيث ستعتمد فرق الراجعة الوسائل الاتصال السمعية والبصرية لعقد اجتماعاتها. وفيما يتعلق بمعايير الاعتماد، فإن معايير الهيئة من العموم بما يكفل لها تغطية أنظمة التعليم غير التقليدية. فمؤسسات التعليم العالي مطالبة بالتدليل على أنها تستوفي متطلبات الاعتماد في أي أنظمة تعليم وتعلم تطبقها استجابة لسياقاتها الخاصة واحتياجات مستفيديها. وبما أن الوضع الاستثنائي الذي أفرزته جائحة كورونا (كوفيد- 19) قد أصبح جزءا من السياق المحلي، وخلق احتياجات مستجدة للطلبة والمدرسين والإداريين، فإن المؤسسات مطالبة بالاستجابة لمتطلباته. ورغم ثقتها برصانة وشمول ومرونة معاييرها، فإن الهيئة تعتزم مراجعة هذه المعايير للاطمئنان على أن الانتقال إلى طرائق التعليم الالكترونية لا يكون على حساب جودة العملية التعليمية، مستفيدة في ذلك من رصيد الخبرة الذي تراكم لديها من مراجعة بعض المؤسسات التي تعتمد أنظمة تقويم غير تقليدية. والهيئة حاليا بصدد مراجعة الأدلة الخاصة بعمليات المراجعة الخارجية للتأكد من أنها تعطي التعليم عن بعد التركيز الذي يستحقه. كما تعتزم الهيئة إعادة النظر في برنامجها التدريبي الذي تستفيد منه المؤسسات المجدولة لعمليات المراجعة، والنظر في إمكانية توسيع نطاقه ليشمل المجالات الأكثر تأثرا بالجائحة، بما في ذلك عملية المراجعة عن بعد وتقويم أداء المتعلمين. وقد يستدعي الأمر إعادة النظر في تركيبة فرق المراجعة الخارجية من خلال تمكين المراجعين المحليين بأداء الزيارات إشارة إلى اقتراح المكتب العربي للتربية باعتماد التعلم عن بعد خلال شهر رمضان من كل عام).ومشاركة الدوليين عن بعد.

الدكتور / عبد الله الهزايمة - دولة قطر :

في إطار إدارة الأزمة المترتبة على انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) قررت وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر تحويل التعليم من النظام التقليدي إلى تعليم عن بعد، واتخذت جملة من الإجراءات الاحترازية للتعامل مع الوضع الطارئ خلال هذه الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، وضعت الوزارة جدول زيارات تنظيمية إلى مؤسسات التعليم العالي للوقوف على مدى جاهزيتها للتحول إلى التعليم عن بعد، بهدف تفقد سير العملية وتقييم التجربة وتحديد نقاط القوة والتحديات فيها، من خلال استيضاح خطط مؤسسات القطاع للتحول الكلي إلى نظام التعليم عن بعد، واستخدام منصات التعليم الالكتروني. وقد شمل البرنامج زيارات تفقدية ميدانية في البداية، تحولت مع انتشار الجائحة إلى لقاءات أسبوعية عبر وسائل الاتصال الالكترونية. وقد سمحت هذه الزيارات عن بعد بدخول بعض الصفوف الافتراضية وحضور المحاضرات فيها للتأكد من فاعلية نظام التعليم الطارئ واستيفائه لمعايير جودة التعليم التقليدي. وتم توثيق نتائج هذه الزيارات،

مما سمح بتحديد جملة من التحديات بعضها فوري يستدعي معالجات عاجلة، مثل الصعوبات الفنية التي اعترضت الطلبة والمدرسين في البدايات بسبب الاستخدام المكثف لمنصات التعلم، مما استوجب التواصل مع جهات خارجية ومضاعفة خدمات الدعم الفني، وبعضها الآخر طويل الأجل ويستوجب مقاربات أشمل، لعل أبرزها الحفاظ على جودة التعليم المهني في غياب التدريب العملي الذي يشكل عمود الفقري، واضطرار المؤسسات التي تقدم البرامج المهنية إلى التحول إلى نظام المحاكاة، وهي مسألة لا تزال الوزارة تبحث عن بدائل أكثر موثوقية لضمان عدم تأثر مخرجات التعلم عن بعد بغياب المكون العملي التفاعلي. وتعتزم الوزارة تنظيم مسح استطلاعي لآراء الجهات المعنية بالتعليم من أجل تقييم تجربة التعليم عن بعد، والاسترشاد بنتائجه في تطوير سياسات ولوائح تنظم التعليم عن بعد. وفي معرض تقييمه لتجربة وزارة التعليم والتعليم العالي في إدارة الأزمة، يرى الدكتور الهزايمة أن التعليم عن بعد قد اكتسب زخما إضافيا، مما يستدعي مقارنة مخرجاته مع مخرجات التعليم التقليدي، ومن ثم مراجعة معايير الجودة وتكييفها مع متطلبات التعليم عن بعد حيثما اقتضى الأمر. ورغم هذا فإن التعليم التقليدي يظل الخيار الأنسب.

الدكتور / حمد العدواني - دولة الكويت :

أعد الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في دولة الكويت خطته لإدارة الأزمة المترتبة على جائحة كورونا (كوفيد-19) وفقا لاختصاصاته التي تشمل، بالإضافة إلى مسؤولياته المحلية، رصد واعتماد المؤسسات والبرامج خارج حدودالدولة، مع التركيز على الدول التي يبتعث إليها الطلبة الكويتيون أكثر من غيرها. وأوضح الدكتور العدواني أن هناك جهات مختلفة مسؤولة عن التعليم العالي، وقد اختارت كل واحدة منها نهجا مختلفا في إدارة الأزمة في القطاع التابع لها. وكان دور الجهاز تقديم الدعم والإرشاد لكل جهة. وفي هذا الإطار قام المركز بمراجعة جميع البرامج التي تحولت مؤخرا إلى الطرح عبر طرق غير تقليدية، ورفع تقريرا تقييميا حول تحول أنماط التعليم خارج دولة الكويت، لوزارة التعليم العالي، بوصفها الجهة المسؤولة عن البعثات. وتضمن التقرير مقترحات بشأن رفع سقف المقررات المسموح للطلبة الكويتيين دراستها عن بعد، وقدم الجهاز من خلال لجنة معادلة الشهادات العلمية تصورات تهدف إلى التكيف مع الوضع الطارئ، أهمها التوصية باعتماد المقررات التي اضطر طلبة بعثات وزارة التعليم العالي لدراستها عن بعد، وقد تبنت الوزارة هذا القرار، وهي تراجعه في كل فصل دراسي حتى يكتسب المرونة الكافية للاستجابة للوضع المتغير. أما على المستوى المحلي، فقد قدم الجهاز دراسة كاملة حول تأثيرات الجائحة على هيئات ضمان جودة التعليم ومؤسساته، مع توصية لمؤسسات القطاع الحكومي بالتعجيل في التحول إلى التعلم عن بعد، على اعتبار أن المؤسسات الخاصة قد باشرت بذلك فور انتشار الجائحة. كما وفر المركز الدعم والإرشادات لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والأمانة العامة للكليات الخاصة في مجال تنفيذ التعلم عن بعد بما يضمن جودة مخرجاتها، وذلك من خلال تطوير حزمة من المعايير تتعلق بالموافقة على مقترحات البرامج عن بعد، وتوفير التقارير الدولية المتعلقة بجودة التعليم العالي حتى تستفيد منها المؤسسات في وضع أنظمتها التعليمية والخدمية. ولم يفت المركز طلب التغذية الراجعة من المؤسسات، بهدف الوقوف على التحديات التي تعترض هذه المؤسسات، والارتقاء بجودة خدمات الدعم التي يوفرها لها الجهاز.

الممارسات الجيدة

تضمنت الأوراق إشارات إلى العديد من الإجراءات والآليات التي طورتها هيئات ومراكز ضمان جودة التعليم في دول المجلس، والتي تستحق الإشادة والدراسة المتأنية بوصفها ممارسات جيدة يحتذى بها. ولما كان مجال هذا الملخص يضيق لذكرها جميعا، فإننا نسلط الضوء على ممارستين، ليس لأنهما في غاية الأهمية فحسب، وإنما لأنهما أصبحتا جزءا لا يتجزأ من ممارسات ونسق تفكير القائمين على جميع الهيئات والمراكز. أول هذه الممارسات النموذجية تتمثل في إخضاع الهيئات تجاربها في إدارة الأزمة للتقييم. فهيئات ضمان الجودة عادة تتوقع من مؤسسات التعليم والتدريب تقييم أنظمتها وإجراءاتها ولوائحها للتأكد من فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتعتبر ذلك متطلبا أساسيا في معايير ضمان جودة التعليم. وها هي اليوم تلزم نفسها بذات الممارسة بصرف النظر عن الأمد الزمني الذي أخذته أو يمكن أن تستغرقه الأزمة، لتجسد بذلك مبدأ "القيادة بالمثال". ولعل في تنويع آليات التقييم، مثل قياس رضى المستفيدين والمقارنة مقابل ممارسات إقليمية ودولية مماثلة، دليل آخر على الأهمية البالغة التي توليها الهيئات لضرورة تقييم الأعمال لضمان فاعليتها. والممارسة الثانية التي تميز بها عمل الهيئات هي توثيق تجاربها. فجميع الهيئات في دول المجلس دونت تفاصيل ممارساتها المتعلقة بإدارة الأزمة في تقارير إما استجابة لطلب من جهات عليا أو لأغراضها الخاصة، إيمانا منها بأن استدامة النجاحات تقتضي العلم بأسبابها والمحافظة عليها وتعزيزها. ولئن كانت بعض التقارير إجمالية، وبعضها الآخر دورية فإنها جميعا تستهدف تجميع المعطيات والبيانات وتقييمها للوقوف على جوانب الأداء الناجحة وفرص التحسين في إدارة الأزمة. ولا بد أن هذه التقارير وما تنطوي عليه من تفاصيل ستشكل للهيئات ومختلف الجهات المعنية بإدارة جودة التعليم العالي في دول المجلس، وحتى خارجه، كنزا معرفيا وخبرات متراكمة ستلعب دورا حاسما في بلورة أنظمة أكثر فاعلية لإدارة مثل هذه الأزمات.

الدروس المستفادة

حققت هيئات ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس نجاحات ملموسة في إدارة الأزمة، ولكنها في ذات الوقت واجهت العديد من التحديات التنظيمية واللوجستية، بعضها يقع ضمن اختصاصات الهيئات، وبعضها الآخر يستوجب تجاوزها دعم جهات أخرى. فعلى الصعيد الداخلي، واجهت الهيئات عند التحول إلى العمل عن بعد صعوبات تتعلق بقدرة وكفاءة مواردها البشرية. ورغم تفاوت مؤشرات جاهزية الموارد البشرية من هيئةإلى أخرى، فإنها جميعا توصلت إلى قناعة بضرورة تنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءتها. ولئن كان تدريب الموظفين المحليين يسيرا نسبيا، فإن التحدي الأكبر هو رفع كفاءة المراجعين الخارجيين الدوليين. وجدير بالملاحظة أن رفع كفاءة الموارد البشرية للهيئات لا يتوقف عند التدريب، وإنما يتعدى ذلك إلى تعزيز قواعد بيانات الهيئات أو سجلات مراجعيها بالكثير من خلال رفدها بخبرات جديدة، لضمان سير عمليات المراجعة، مع النظر في إمكانية التركيز على المراجعين المحليين لتقليل المخاطر المترتبة على حظر السفر وصعوبة تنظيم زيارات المراجعة عن بعد لأسباب تنظيمية مثل فوارق التوقيت وعدم تفرغ بعض المراجعين للعمل من بلدانهم. ولن يكون ضربا من الخيال أن تفكر هيئات ومراكز ضمان جودة التعليم العالي في إمكانية تطوير قاعدة بيانات مشتركة، ربما تكون الشبكة الخليجية مستودعها. ومن التحديات التي تتطلب تكاتف جميع الجهود داخل الهيئات وخارجها تطوير استراتيجية وطنية لإدارة التعليم العالي وضمان جودته في أوقات الأزمات. فالاستمرار في تقديم الخدمات وضمان جودتها تحت

ظروف طارئة، مع الحفاظ على صحةوسلامة مقدميها ومتلقيها، مسؤولية جماعية تتجاوز موارد الهيئات واختصاصاتها بكثير، وتبرز الحاجة لاستراتيجية وطنية شاملة يشارك فيها الجميع كل حسب موقعه والدور المنوط به. وإذا كان الاهتمام الشخصي الذي يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بتطورات الحالة الطارئة وتعليماتهم الكريمة بتوفير جميع الموارد الضرورية للتعامل معها يعطي فكرة المقاربات الوطنية الشاملة الزخم والمشروعية، فإن توجيه جلالتهم وسموهم بوضع خطط وطنية للتحول الرقمي يوفر لها الإطار والأرضية. وبديهي أن قطاعات خدمية مثل الاتصالات والصحة والنقل وغيرها، تلعب دورا محوريا في أي استراتيجية وطنية. وهي مدعوة لفهم أدوارها والتخطيط لها والتدرب عليها حتى تتمكن من تفعيلها بسلاسة متى دعت الحاجة لذلك.

تقييم الحلقة النقاشية

لا شك أن فوائد هذه الحلقة النقاشية، باعتبارها منصة لتبادل الأفكار، تتخطى بكثير مجرد العلم بما تقوم به هيئات ومراكز ضمان الجودة في دول المجلس. فاستحضار التجارب الماضية ليس الهدف في حد ذاته، وإنما هو محاولة لتفكيك مكونات هذه الممارسات وتحديد مواطن القوة وفرص التحسين فيها؛ من أجل إعادة تشكيل المستقبل على نحو يعزز نجاحات الماضي ويتدارك نقائصه، وهو جوهر التحسين الذي يرتكز عليه ضمان الجودة في النظرية والتطبيق. إن الشبكة الخليجية ترى أن مجرد لقاء الهيئات نجاح في حد ذاته. فالإعداد للحلقة يوفر لكل هيئة فرصة لسبر أغوار ذاتها من خلال وضع ممارساتها على محك أهدافها. والمشاركة في الحوار يعطي الهيئات منظورا خارجيا للنظر إلى تجاربها الذاتية من خلال مقارنتها بما فعلت مثيلاتها. ولأن هذا الانفتاح يفضي إلى تبادل الخبرات، فهو السبيل الأمثل لهيئات ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس لبناء أرضية موحدة أساسها الرصيد العملي والفكري المشترك.

الرؤيـــة

أن تكون الشبكة منصة متميزة للتواصل والتكامل بين أنظمة جودة التعليم العالي لدول المجلس وتطويرها للمنافسة دوليا.

الرسالـــة

الإرتقاء بعمل الأنظمة المعنية بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بدول المجلس وتكاملها من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات تقديم الدعم و المشورة للتطوير والتحديث المستمر لمواكبة مستجدات جودة التعليم العالي الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

الـقيـــم

- **الجودة:**

تقديم أفضل السياسات والممارسات والعمل على تطبيقها بدرجة عالية من الجودة.

- **التـمـيز:**

تـعمل الشبكة على دعم أنظمة جودة التعليم العالي بدول المجلس لتكون منافسة إقليميا ودوليا.

- **التكامل:**

تتولى الشبكة العمل على تبادل الخبرات المتميزة بين الأجهزة المعنية بضمان الجودة بدول المجلس ودعم أدائها من خلال إنشاء شراكات طويلة الأجل ومتعددة الجوانب بينها.

- **النـزاهة:**

تدعم الشبكة تحقيق مبدأ الشفافية والصدق والأمانة والمساواة في أنظمة التعليم العالي.

- **المـرونة:**

تتعامل الشبكة مع تنوع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس وترى أنها قيمة مضافة في هذا الشأن، وتحسن آليات عملها لتتناغم مع التطور المستمر في أنظمة ضمان الجودة.